

## تقرير الطاقة:

# "تجارة الطاقة الكهربائية بين دول الخليج العربي"



إعداد:

عبدالله العباسي / عبدالعزيز الدوسري

## المقدمة

تضاعف الطلب على الطاقة الكهربائية في العالم العربي إلى عشرة أضعاف منذ 1980م. ويعود ارتفاع الطلب إلى عوامل متعددة أهمها تزايد التعداد السكاني لهذه الدول بالإضافة إلى النمو العمراني والصناعي. إلا أن النمو في الطلب على الكهرباء شهد تباطؤاً في السنوات القليلة الماضية نتيجة لتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك نتيجة لتبني الحكومات العربية سياسات تقليل الدعم لأسعار الكهرباء. وحسب تقديرات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)، فإن الطلب على الكهرباء في الدول العربية سيتزايد بمعدل 7.4% سنوياً بما يعادل 130GW، مما سيتطلب استثمارات تقدر بقيمة 180 مليار دولار. وأدى ذلك النمو في الطلب إلى بروز صعوبات كثيرة أمام الدول العربية في تلبية الحاجة المتزايدة على الكهرباء. مما تسبب في حصول انقطاعات كهربائية متكررة خلال فترات ذروة الاستهلاك. ومن أجل تخفيف هذه الانقطاعات الكهربائية تعمل الحكومات العربية على تكثيف استثماراتها، بالإضافة إلى حث القطاع الخاص على المشاركة في مجال إنتاج الكهرباء.

## الربط الكهربائي الخليجي:

ظلت سياسات الدول العربية تركز بشكل رئيسي على الاستثمار في الشبكات المحلية، دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع الكبيرة لشبكات الربط الإقليمية. فبدلاً عن قيام كل دولة بالعمل بشكل فردي، بإمكان الدول العربية توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لفترات الذروة والطوارئ من خلال مشاريع مشتركة فيما بينها عن طريق شبكات الربط الكهربائية الإقليمية. حيث بإمكان شبكات الربط تحقيق فوائد عديدة من أهمها تعزيز أمن الطاقة لدول الربط، وفوائد اقتصادية تتمثل في تحسين كفاءة الإنتاج الكهربائي وتحقيق وفورات مالية من تكاليف بنية تحتية واستثمارات، وأخيراً تعزيز التعاون المؤسسي بين هذه الدول.

يعتبر الربط الكهربائي بين دول الخليج العربي من أهم المشاريع الاستراتيجية التي استطاع أن يحققها مجلس التعاون. حيث بدأ بقرار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى بالكويت في ديسمبر 1997م، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول بتاريخ 23 مارس 2009م. ويقتصر التبادل الكهربائي في شبكة الربط الخليجي على نوعين رئيسيين:

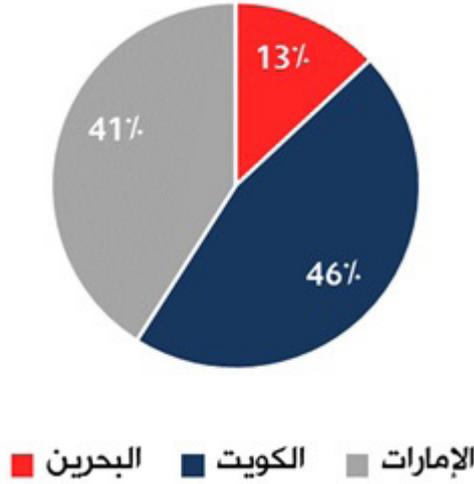
- 1- تبادل مجدول: وهو الأقل من ناحية كمية الطاقة الكهربائية المنقولة عبر شبكة الربط الخليجي. ويتم هذا التبادل عن طريق التنسيق المباشر الثنائي بين دولتين، ومن ثم يتم التنسيق مع شبكة الربط الخليجي. ويتم هذا التبادل
- 2- تبادل غير مجدول: وهو يشكل أغلب التبادل الكهربائي عبر شبكة الربط الخليجي. يوفر الربط الخليجي امدادات من الطاقة الكهربائية بشكل مباشر لأي حالة طارئة لدول الخليج. ويتم التبادل بعد ذلك عندما تقوم الدولة الخليجية المستوردة بإعادة تصدير كميات طاقة كهربائية مساوية لتتي تم استيرادها في السابق.

وبحسب بيانات هيئة الربط الخليجي، استطاعت دول الخليج تحقيق وفورات مالية تقدر بقيمة 400 مليون دولار في 2016. أيضاً، يتوقع البنك الدولي أن بإمكان الدول العربية توفير مبالغ تتراوح بين 17-25 مليار دولار وتقليل الطاقة الإنتاجية المطلوبة بمقدار 35GW عن طريق الاستفادة المتبادلة من الطاقة الإنتاجية المتوفرة بين هذه الدول. وفي نفس الوقت، ستضمن شبكات الربط الإقليمية تحقيق أكبر قدر من استغلال القدرات الإنتاجية للكهرباء. حيث يقدر البنك الدولي نسبة استغلال القدرة الإنتاجية للدول العربية 42% ونسبة 10% استغلال لقدرة شبكات الربط.

## تجارة الطاقة بين الدول الخليجية:

وقد يكون من الضروري على دول الخليج في الوقت الراهن توسيع دور شبكة الربط اقليمياً وتفعيل تجارة الطاقة الكهربائية. حيث ستقوم تجارة الكهرباء بالاستفادة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول مجتمعةً وتوظيفها بشكل اقتصادي وفعال. وستوفر كذلك مكاسب اقتصادية كبيرة لدول الخليج إذا استغلت بالشكل الصحيح. ففي حين كانت إيرادات دول الخليج متراجعة في السنوات الماضية، واجهت دول أخرى إقليمية صعوبات مالية للاستثمار في قطاع إنتاج الكهرباء وتوفير الخدمات العامة. فقد كان بإمكان تجارة الطاقة توفير إيرادات مالية بديلة لدول الخليج وكذلك امداد الدول الأخرى بالطاقة الكهربائية وتقليل حاجتها لإنشاء محطات كهربائية جديدة. وأيضاً ستتمكن كثير من الدول العربية من الحصول على الكهرباء بأسعار أقل بدلاً من إنتاجها محلياً بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج من بلد لآخر. ومع توقع تواصل تخفيض الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء الذي بدوره سيقفل من الاستهلاك، فمن المتوقع أن تنخفض معها أيضاً نسبة استغلال القدرة الإنتاجية الكهربائية لهذه الدول مما يزيد من أهمية الربط لاستيعاب هذه القدرة الإنتاجية المهدرة. إلا أن التطور في مجال تجارة الطاقة بين الدول الخليجية لا يزال متواضعاً.

يعد الاجتماع السادس لرؤساء القطاعات المسؤولة عن تجارة الطاقة والذي عقد في 14 يناير 2017م بالإمارات العربية المتحدة من أهم المحطات في تجربة "تجارة الطاقة". حيث تم فيها اعتماد آلية جديدة للتبادل التجاري بين المؤسسات وشركات دول الخليج عن طريق نظام إلكتروني مبسط لتسليم عروض العرض والطلب وإبرام الصفقات بشكل مباشر من دون اللجوء إلى المباحثات الثنائية بين الأطراف المتاجرة. اثمرت هذه الجهود بعقد عدد من الصفقات التي نتج عنها توفير ما قيمته 109.3 مليون دولار بين الدول المتاجرة. والتي تمثل زياد في نمو تجارة الطاقة بنسبة 20% عن السنة السابقة، وذلك من خلال عقد اتفاقين بين أربع شركات بدول مجلس التعاون لمدة 184 يوم وبكميات وصلت إلى 878,400 MWh. وتوزعت حصص الدول المشاركة في تصدير الطاقة كالتالي، 46% من دولة الكويت و41% من دولة الإمارات و13% من مملكة البحرين.



شكل 1: حصص الدول الخليجية المشاركة في تجارة الطاقة لعام 2017

تقدر هيئة الربط الخليجي أن تجارة الكهرباء في الخليج ستوفر ما يقارب 24 مليار دولار حتى عام 2038. ومع كل ذلك، إلا أن تجارة الكهرباء في الدول العربية تعتبر متأخرة جدا مقارنة بمثيلاتها حول العالم بسبب العوائق التقنية والمؤسسية والسياسية.

## التجربة العمانية في تجارة الطاقة:

ومن الخطوات المحلية المهمة نحو تجارة الطاقة ما قامت به سلطة عمان، حيث بادرت بوضع حجر الأساس في مشروعها لإنشاء السوق الفوري للطاقة والذي يعد خطوة أساسية لتطوير السوق العماني للاستعداد لتجارة الطاقة على المستوى الدولي. وسيكون الهدف الأساسي في الفترة الراهنة هو تطوير الإجراءات والأنظمة لخلق هذا السوق ليعمل على الشبكة الرئيسية للكهرباء بشكل يومي. وهذا يستدعي إعداد المستندات القانونية المنظمة للسوق، وتطوير نظم المعلومات والاتصالات لتشغيل السوق، وأيضاً تطوير قدرات موظفي قطاع الكهرباء والتنسيق مع الجهات المعنية للتأكد من تأهلها للمشاركة بفعالية. وسيكون السوق الفوري العماني من الجهات التالية: (1) الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، و التي ستكون مشغلاً للسوق وأيضاً المشتري الوحيد للطاقة في السلطنة، (2) الشركة العمانية لنقل الكهرباء، و دورها سيبقى كمركز للتحكم بالأحمال والمسؤول كذلك عن أوامر التشغيل وفقاً لقواعد الشبكة، (3) هيئة تنظيم الكهرباء والتي بالإضافة إلى دورها الحالي ستأخذ دور الرقابة التنظيمية للسوق، (4) شركات إنتاج الكهرباء والتي سيكون دورها تقديم العروض اليومية لمشغل السوق والاطلاع على البيانات المختلفة المتعلقة بالسوق والأسعار. ويتوقع أن يكون التشغيل التجريبي للسوق في عام 2019 م على أن يتم تفعيله في عام 2020م.

وإيجاد هذا السوق للطاقة في سلطنة عمان سيوفر خياراً آخرًا لمنتجي الكهرباء، فبدلاً عن إبرام اتفاقيات طويلة الأمد سيكون بإمكان المنتجين المؤهلين المشاركة في نظام السوق الفوري والحصول على أسعار محددة على أساس يومي بطريقة علنية وشفافة. وحيث أن الطلب على الطاقة متنامي في السلطنة حيث بلغ نموه السنوي 10% ويتوقع أن يصل 11% بحلول 2020م، فإنه من المؤكد أن نظام السوق الفوري سيزيد من التنافس بين منتجي الكهرباء بما يواكب حجم الطلب على الطاقة.

## التحديات التي تواجه تجارة الطاقة:

على الرغم من إدراك كثير من الدول العربية لأهمية أمن الطاقة ودور شبكات الربط الإقليمية في تعزيز أمن الطاقة إلا أن هناك تحديات كبيرة تمنع الاستفادة من هكذا مشاريع:

1. تشكل التوترات الجيوسياسية بين الدول العربية أحد أهم معوقات التعاون في مجالات الطاقة. مما يشجع هذه الدول على تبني خطط وسياسات فردية وتبتعد عن روح العمل المشترك.
2. فقدان القدرات المؤسسية وعدم الوضوح في أطر العمل التنظيمية. فعلى الرغم من تشكيل هيئة الربط الخليجي، إلا أن هناك قصور من ناحية الشفافية فيما يتعلق بالأطر التنظيمية. ناهيك عن عدم توفر التشريعات القانونية المتعلقة بالتجارة والتسعير إلخ.
3. إشكاليات رفع الدعم وتحرير أسعار الطاقة. يتعذر تحقيق سوق ذات كفاءة لتجارة الطاقة الكهربائية دون تحرير لأسعار الكهرباء التي بدورها ستعكس تكاليف الإنتاج الحقيقية وتوفر مناخ للمنافسة بين منتجي ومستهلكي الكهرباء.

## التوصيات:

1. لا بد أن يكون هناك اهتمام أكبر بالربط الخليجي على المستوى المحلي حيث أنه يشكل فرصة استثمارية واعدة، وقد يكون رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني.
2. لا بد كذلك من تطوير البنية التحتية للشبكة الكهربائية الوطنية لتكون على المستوى المطلوب لتجارة الطاقة، وأيضاً يجب اعداد الكوادر الوطنية المؤهلة لتولي هذا القطاع.
3. يجب أن يكون هناك اعداد للسوق الوطنية لهذه التجارة عن طريق اصدار القوانين والتشريعات اللازمة، وحبذا لو نبدأ بتجارة الطاقة محلياً، على غرار عمان، عن طريق تشجيع الشركات الخاصة الحالية لإنتاج الكهرباء للمنافسة فيما بينها.